Al-Daleel
مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

Logical fallacies in their modern form and their intellectual and social repercussions

Ayman Abdul-Khaleq

Professor of Islamic Philosophy, al-Mustafa International University, Egypt.

E-mail: m.a.almisri@aldaleel-inst.com

Summary

In a new modern method, the study deals with the issue of logical fallacies, which comes second to proof-making in terms of logical importance. In fact, it is even more important for that we much more face it in our daily life, and because of its intellectual and social consequences and repercussions. We have got to present new classifications of fallacy-making differ from what is found in the books of Aristotelian logic, where we turned away from the famous classification of subjective fallacies into verbal and moral ones, and replaced with two divisions: conceptual and confirmational fallacies, and then we divided each division into formal and material fallacies, which, in total, represent the forms of deviation from all logical laws that were classified previously. Thus, logical fallacies became more consistent with logic and the laws of conceptual and confirmational thinking at both of formal and material levels. The other thing that has made this study so important is the detailing of the second section of fallacy created by Sheikh al-Tousi and called, by him, as incidental fallacy. All other logicians followed his method in this concern after his death. At the end of the article, we concluded, in brief, that bad consequences of fallacies that are harmful to human thought and human society, to show how dangerous they are to our life.

Keywords: logic, subjective fallacies, accidental fallacies, formal fallacies, material fallacies.

Al-Daleel, 2022, Vol. 5, No. 1, PP.1-28
Received: 20/2/2022; Accepted: 9/3/2022
Publisher: Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies
©the author(s)
CC BY NC

المغالطات المنطقية في صورتها العصرية

وتداعيتها الفكرية والاجتماعية

د. محمدأيمن عبد الخالق

أستاذ في الفلسفة الإسلامية، جامعة المصطفى العالمية، مصر. البريد الإلكتروني: m.a.almisri@aldaleel-inst.com

الخلاصة

تتناول هذه المقالة بأسلوب عصري جديد موضوع المغالطات المنطقية، والذي يقع في المرتبة الثانية بعد صناعة البرهان من حيث الأهمّية المنطقية، بل يفوقه أهمّيةً بلحاظ حجم الابتلاء به في حياتنا اليومية، ومن حيث آثاره وتداعياته الفكرية والاجتماعية. وقد توصّلنا إلى عرض تقسيمات جديدة لصناعة المغالطة تختلف عمّا هو موجود في كتب المنطق الأرسطي، حيث عدلنا عن التقسيم المشهور في تقسيم المغالطات الذاتية إلى لفظية ومعنوية، وأبدلناها بتقسيمها إلى قسمين مغالطات تصورية وتصديقية، ثمّ كلّ قسمٍ إلى مغالطات صورية ومادّية، والتي تمثّل في مجموعها صور الانحراف عن جميع القوانين المنطقية التي تمّ تأصيلها في الأبواب السابقة على المغالطة، وبذلك أضحت المغالطات المنطقية أكثر انسجامًا مع أبواب المنطق وقوانين التفكير التصوّرية والتصديقية على المستويين الصوري والمادّي، والأمر الآخر الذي تميّز به هذا البحث هو توسعة القسم الثاني للمغالطة الذي أبدعه المحقّق الطوسي، وسمّاه بالمغالطة بالعرض، وسار على منواله كلّ المناطقة من بعده، وقد اختتمنا المقالة ببيان مختصر لعواقبها السلبية الوخيمة على الفكر الإنساني والمجتمع البشري؛ ليتبيّن لنا مدى خطورتها الحياتية.

الكلمات المفتاحية: المنطق، المغالطات الذاتية، المغالطات العرضية، المغالطات الصورية، المغالطات المادّية.

مجلة الدليل، 2022، السنة الخامسة، العدد الأول، ص. 1-28

استلام: 2022/2/20 ، القبول: 2022/3/9

الناشر: مؤسسة الدليل للدراست والبحوث العقديّة

© المؤلف

المقدّمة

إنّ أهمّ ما يميّز الإنسان في هذه الحياة هي قدرته الذاتية على التفكّر والتعقّل السليم، وتحليل المعلومات التي ترد إلى ذهنه، والحكم عليها بأحكام مختلفة من القبول أو الرفض.

ولكنّ تفعيل هذه القدرة العقلية بالنحو الذي يجعل أحكامها صائبةً مشروط بأن يكون تفكيرها على طبق القوانين الطبيعية الصحيحة للعقل الإنساني، والتي هي في الواقع مظهر الصحّة والسلامة العقلية. وقد اكتشف المعلّم الأوّل أرسطو هذه القوانين منذ قديم الزمان، ودوّنها في صناعة المنطق، والتي يمكن إدراجها تحت عنوان "**قواعد التفكير الصحيح**".

وقد كان الدافع الرئيس له في ذلك الوقت هو التصدّي للاتّجاه السفسطائي في زمانه والذي سعى لترويج الشكوك والشبهات المعرفية التي استهدفت جميع أصول المعرفة الإنسانية ومصادرها، متوسّلًا بشتّى أساليب الخداع والتضليل الفكري، وبنحوٍ أصبح يهدّد الكيان الإنساني والمجتمع البشري في جميع مبادئه الفكرية وقيمه الأخلاقية والاجتماعية.

وكان أوّل من استشعر هذا الخطر هو الحكيم سقراط الذي شرع في الحوار معهم مفنّدًا حججهم، وساعيًا لتثبيت المفاهيم والقيم الإنسانية بنحو موضوعي مطلق، ودفع حياته ثمنًا في سبيل ذلك، ثمّ أكمل تلميذه أفلاطون طريقه في الحوار معهم وفضح أساليبهم وخدعهم، ولكنّ كلّ هذا ما كان يغني دون تنقيح قواعد علمية موضوعية واضحة تكون بمنزلة الميزان والمعيار الثابت لتمييز الصواب من الخطإ، والحقّ والباطل في الأفكار والأقوال، وهذا ما قام به أرسطو بعد أستاذه أفلاطون، بتدوينه صناعة المنطق ليضع حدًّا فاصلًا وإلى الأبد بين العلم والسفسطة.

وهذا المقال يتناول بالبحث والتحقيق موضوع المغالطات المنطقية الشائعة في حياتنا ومجتمعاتنا البشرية من قديم الزمان وإلى زماننا المعاصر، وبيان عواقبها السلبية الوخيمة على الفكر والقيم الإنسانية، سواءٌ على المستوى الفردي أو الاجتماعي؛ من أجل التنبيه على خطورتها الكبيرة على حياة الإنسان ومصيره في هذه الحياة وما بعدها، وحثّه على الاحتراز منها، وأن يسعى لتعلّم القواعد الأساسية للتفكير المنطقي الصحيح؛ ليقي نفسه ومجتمعه من وباء هذه الفيروسات الفكرية التي يندر أن ينجو منها أحد، لا سيّما في هذا الزمان الذي ازدهرت فيه شتّى أنواع القنوات الإعلامية من الصحف والمجلّات والإذاعة والتلفاز والفضائيات والشبكة العنكبوتية، ووصلت فيه وسائل التواصل الاجتماعي إلى كلّ بيت، واختلطت فيه الثقافات، بحيث أصبح العالم كلّه بشتّى ثقافاته المتنوّعة والمتباينة كقرية واحدة.

وسنشرع أوّلًا في تعريف المغالطة، ثمّ نشير إلى أسباب الوقوع في الغلط، وبعد ذلك نذكر أغراض المغالطين، ثمّ نبيّن أهمّيّة دراسة المغالطة، ثمّ نتعرّض ببيان تفصيلي إلى أقسامها الذاتية والعرضية، ونختم ببيان تداعياتها الفكرية والاجتماعية على الإنسان والمجتمع البشري.

تعريف المغالطة (السفسطة)

من الناحية اللغوية فإنّ كلمة "سفسطة" مؤلَّفة من مقطعين: "سوفيا" وتعني الحكمة، و"أسطس" تعني التمويه. فمعناها "الحكمة المموِّهة".

وقد سماها ابن النديم "الحكمة المموِّهة" بعد نقل عنوانها اليوناني في كتاب أرسطو [النصّ الكامل لمنطق أرسطو، ص 988]، فهي حكمة لأنّها تشبه البرهانيات الصحيحة، ولكنّها مموّهة لأنّها في الواقع مغشوشة وخدّاعة.

وأمّا من الناحية المنطقية فإنّ المغالطة قياس مؤلَّف من قضايا مشبَّهة باليقينيات؛ وإن أُلِّف من المشاغبات وهي القضايا المشبِّهة بالمشهورات سُمِّي بالقياس المشاغبي.

والمغالطة تشمل في الحقيقة الغلط أي الوقوع في الخطإ في الحكم، والتغليط أي التضليل المتعمّد للمخاطب، وسنذكر أسباب كل واحد على حدة.

أسباب الوقوع في الغلط

إنّ هناك أسبابًا متعدّدةً للوقوع في الخطإ أثناء الاستدلال أو الحكم على قضية معينة بالإثبات أو النفي:

1. الجهل بقواعد التفكير الصحيح، وهذا الجهل قد يكون منشؤه الكسل أو عدم التصديق بوجود هكذا قواعد للتفكير، أو الشعور بعدم الحاجة إليها، أو ربما عدم الرغبة في مخالفة العقل الجمعي بمشهوراته ومقبولاته المأنوسة والمألوفة.

2. ضعف التمييز وغلبة الوهم، إمّا بسبب ضعف الذكاء أو التربية التلقينية، أو عدم التدرب على الممارسة المنطقية.

3. الغفلة وقلة الانتباه والتسرّع في الأحكام.

4. التعصّب وانعدام الموضوعية، فبعضهم يريد أن يصدّق ما يحبّ أن يصدّقه من المشهورات المأنوسة والمألوفة، فهو يعتقد أوّلًا ثمّ يحاول أن يستدلّ على عقائده المسبقة، أو بعبارة أخرى يشعر ثمّ يستدلّ.

5. التقليد الأعمى للأكابر بحيث يضع ثقته بالكامل فيهم ويقبل كلّ مايقولونه بلا تمحيص.

أغراض السفسطائي

إنّ التغليط العمدي قد يكون لأغراض ممدوحة عقلائيًّا كالتغليط الامتحاني من المعلّم لاختبار مهارة تلميذه، وقد يكون لأغراض مذمومة كالسمعة والرياء وحبّ الظهور، كما كان حال السفسطائيين الأوائل في اليونان، والذين وصفهم أرسطو بقوله: «إنّ هؤلاء يحبّون أن يُعرفوا بأنّهم حكماء أكثر من أن يكونوا حكماء ولا يُعرفون بذلك» [المصدر السابق، ص 912].

وللشيخ رضا المظفر كلام جميل ودقيق حول هذا الموضوع، لا بأس بنقله هنا، حيث يقول:

«المغالطة بمعنى تعمد تغليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة محمودة، مثل اختباره وامتحان معرفته، فتسمّى (امتحانًا) ... وقد تقع عن غرض فاسد، مثل الرياء بالعلم و المعرفة والتظاهر في حبّهما، ومثل طلب التفوّق على غيره، والذي يدفع الإنسان إلى هذا الرياء وطلب التفوّق هو شعوره بالنقص من الناحية العلمية، فيريد في دخيلة نفسه أن يعوض عن هذا النقص. واذ يَعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعلّم والمعرفة الحقيقية فيلتجئ إلى التظاهر بما يسدّ نقصه بزعمه، وهو في هذا يشبه من يريد أن يستر نقصه في منزلته الاجتماعية بطريق التكبّر والتعاظم، أو يستر نقصه في عيوبه الأخلاقية بالطعن في الناس وغيبتهم؛ ولذلك يلتجئ هذا الإنسان الذي فيه مركّب النقص إلى أن يلتمس طرق الحيل والمغالطات عند مواجهة أهل العلم، ليظهر أمام الناس بمظهر العالم القدير، فيجهد نفسه في تحصيل أصول المغالطة وقواعدها، لتكون له ملكة ذلك والقدرة على المصاولة الخادعة ... أعاذنا الله تعالى من الأباطيل والأحابيل، وهدانا الصراط المستقيم» [المظفر، المنطق، ص 421].

ومن الأغراض الشرّيرة للمغالطة التي قد يلجأ لها بعض الخطباء السياسيين والدينيين والإعلام المضلّل هي تضليل الرأي العامّ من أجل تبرير مواقف اجتماعية أو تحقيق مصالح سياسية وأيديولوجية.

أهمّيّة دراسة المغالطة

لا شكّ أنّ الهدف الأصلي للإنسان العاقل من دراسة علم المنطق هو تعلّم قواعد التفكير الصحيح أوّلًا وبالذات لا سيّما صناعة البرهان وتحصيل العلم البرهاني، وهو ما صرّح به أرسطو نفسه في مقدّمة كتاب القياس بقوله: «إنّ أوّل ما ينبغي أن نذكر هو الشيء الذي فحصنا عنه هاهنا، والغرض الذي إليه قصدنا، فأمّا الشيء الذي عنه نفحص فهو البرهان وغرضنا العلم البرهاني» [منطق أرسطو، ج 1، ص 137].

فالبرهان هو المقصود أوّلًا وبالذات، وما قبله من معرفة الحدّ والقضيّة والقياس هي مقدّمات له في الحقيقة.

ولكن تأتي أهمّيّة دراسة المغالطة في المرتبة الثانية بعد البرهان من باب الاحتراز عن الوقوع في الخطإ، فالبرهان هو العلاج والمغالطة هي الوقاية؛ ولذلك فقد أولاها المعلّم الأوّل غاية الاهتمام، فدراسة المغالطة لها فائدتان:

1ـ فائدة فردية في تقوية المناعة الذاتية وتحصين النفس من الوقوع في الغلط بالتعرّف على أساليب التمويه والخداع المختلفة، ممّا من شأنه أن يصون الإنسان من الوقوع في شراك المغالطين والتورّط في مستنقع الانحرافات الفكرية.

2ـ فائدة اجتماعية في تفنيد آراء المضلّين وإبطالها وردّ شبهاتهم المعرفية وتنبيه الناس وتحذيرهم من أن يكونوا ضحايا لأصحاب المصالح السياسية والأيديولوجية المغرضة.

أقسام المغالطات

هذا الفصل هو من أهمّ أجزاء البحث، وقد شرع المعلّم الأوّل أرسطو في تقسيم المغالطة إلى لفظية وغير لفظية، ثمّ سار المتأخّرون على منواله بعد ذلك، وإن اختلف بعضهم معه في البيان التفصيلي.

وسنستعرض هذه القسمة في البداية عند المعلّم الأوّل ثمّ نشير إلى طريقة ابن سينا، وإلى طريقة المحقّق الطوسي من المتقدّمين، ثمّ طريقة الشيخ المظفّر كشاهد على طريقة المتأخّرين، أوردها كلّها هنا بلا تفاصيل كثيرة أو شواهد متعدّدة من أجل الاختصار، ثمّ أبيّن في النهاية الطريقة المختارة عندي وامتيازها عن غيرها مع شواهدها التفصيلية بنحو معاصر مستفيدًا من بعض الكتب المنطقية الأكاديمية الحديثة.

أوّلًا: تقسيم أرسطو

قال أرسطو في باب المغالطة التي سمّاها بالتبكيت أي الإبطال: «وأنحاء التبكيت هما نحوان: أحدهما من القول والآخر خارجة عن القول، وأقسام النحو الكائن عن القول التي عنها تكون الشبهة عددها ستة، وهي هذه: أحدها الاتّفاق في الاسم، والمراء، والتركيب، والقسمة، والتعجيم وشكل القول» [النص الكامل لمنطق أرسطو، تحقيق فريد جبر، ص 926].

أي أنّ المغالطات إمّا قولية (لفظية) وإمّا خارجة عن القول (معنوية)، ثمّ قسّم اللفظية إلى ستّة أقسام فرعية نبيّنها مشفوعةً باصطلاحات المتأخّرين عنه:

1. اشتراك الاسم (الاشتراك اللفظي).
2. المراء (المماراة أو الجملة المبهمة).
3. التركيب (تركيب المفصل).
4. القسمة (تفصيل المركب).
5. التعجيم (الوهم في الإعراب أو التنقيط).
6. شكل القول (الوهم في التصريف).

ثمّ شرع في بيان المغالطات غير اللفظية (المعنوية) بقوله: «فأمّا التضليلات الخارجة عن القول فأنواعها سبعة: أمّا الأوّل فمن الأعراض، وأمّا الثاني فأن يقال على الإطلاق أو لا على الإطلاق، ولكن في شيء، أو أين، أو متى، أو بالإضافة إلى شيء. والثالث الذي من الجهل بالتبكيتات، والرابع الذي من التي تلزم. والخامس فأن يأخذ الذي من البدء، والسادس أن يضع لا علّة كعلّة. والسابع أن يجعل مسائل كثيرة مسألةً واحدةً» [المصدر السابق، ص 935].

ومقصوده ـ الذي بينه في تفصيل كلامه لاحقًا ـ أنّ المغالطات غير اللفظية تنقسم إلى سبعة أقسام فرعية، وسنبينها أيضًا بحسب اصطلاحات المتأخّرين بحسب الحاجة:

1. الأعراض (أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات).
2. أن يقال على الإطلاق أو لا على الإطلاق (سوء اعتبار الحمل).
3. الجهل بالتبكيتات (شرائط التأليف القياسي).
4. الخطأ من التي تلزم (إيهام العكس).
5. الأخذ من البدء "أي من المبادئ" (المصادرة على المطلوب).
6. وضع ما ليس بعلّة علّةً.
7. جعل المسائل في مسألة واحدة.

فالحاصل من كلّ ما سبق أنّ أرسطو قسم المغالطات إلى ستّ مغالطات لفظية وسبع مغالطات معنوية، وهو ما سار عليه كلّ من جاء بعده من المناطقة إلى زماننا المعاصر.

ثانيًا: تقسيم ابن سينا

إنّ ابن سينا، وإن وصل في النهاية ـ كما سنبيّن ـ إلى نفس ماوصل إليه أرسطو من تقسيم

المغالطات إلى لفظية ومعنوية، إلّا أنّه لم يبدأ مباشرةً بهذه القسمة، وإنّما بدأ بالمغالطات من حيث تعلّقها بالقياس الذي يراه العمدة والأصل في الاستدلال، بأن قسّمها إلى قسمين رئيسيين، الأوّل مغالطات تتعلّق بالقياس ككل، والثاني تتعلّق بأجزائه الذاتية من المقدّمات والحدود، والمغالطات الأولى كلها معنوية والثانية اختلطت فيها أصناف المغالطات المعنوية مع اللفظية، ولكنّه في النهاية قام بتعديدها تقريبًا بنفس النحو الذي سار عليه أرسطو من البداية.

وسنشير بنحو موجز إلى كلام ابن سينا مع شرح وتعليق المحقّق الطوسي عليه ليتبيّن لنا صحّة ما قرّرناه.

قال ابن سينا: «إن الغلط قد يقع إمّا لسبب في القياس، وهو أن يكون المُدَّعى قياسًا ليس بقياس في صورته، وهو أن لا يكون على سبيل شكل منتج، أو يكون قياسًا في صورته، ولكنّه ينتج غير المطلوب؛ إذ قد وضع فيه ما ليس بعلّةٍ علّةً، أو لا يكون قياسًا بحسب مادّته، أي أنّه بحيث إذا اعتبر الواجب في مادّته، اختلّ أمر صورته، وإذا سلّم ما فيه على النحو الذي قيل، كان قياسًا، ولكنّه غير واجب تسليمه، فإذا روعي فيه تشابه أحوال الأوسط في المقدّمتين، وأحوال الطرفين فيهما مع النتيجة، لم يجب تسليمه، فلم يكن قياسًا واجب القبول، وإن كان قياسًا في صورته» [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج 1، ص 495].

يقول المحقّق الطوسي في شرحه لهذا الكلام: «الغلط يقع لسبب يرجع: إمّا إلى التأليف القياسي، وإمّا إلى أجزائه التي هي المقدّمات، ثمّ الحدود، والشيخ بدأ بالقسم الأوّل فقال: "إنّ الغلط قد يقع إمّا لسببٍ في القياس"، وأخّر القسم الثاني إلى أن يتمّ الكلام في القسم الأوّل.

ثمّ الذي يرجع إلى التأليف، يكون لسببٍ يرجع: إمّا إلى صورته وإمّا إلى مادّته. و بدأ بالقسم الأوّل فقال: "وهو أن يكون المدّعي قياسًا، ليس بقياسٍ في صورته". ثمّ الذي يرجع إلى الصورة، يكون إمّا بحسب نسبة بعض المقدّمات إلى بعض، أو بحسب نسبتها إلى النتيجة، والذي يكون بحسب نسبة بعض المقدّمات إلى بعضٍ؛ فهو أن لا يكون على شكل ضربٍ منتجٍ، وقد أشار إليه بقوله: "وهو أن لا يكون على سبيل شكل منتج"، والذي يكون بحسب نسبة المقدّمات إلى النتيجة، فلا يخلو: إمّا أن يكون السبب هو أنّ المقدّمات لم يلزم منها قول غيرها. أو لزم، ولكن اللازم ليس هو المطلوب، والأوّل: هي المصادرة على المطلوب، ولم يذكره الشيخ هنا؛ لأنّه يحتاج إلى شرحٍ فأخّره إلى أن يفرغ من القسمة، ويشتغل بشرحه، والثاني: هو وضع ما ليس بعلة علة؛ لأنّ وضع القياس الذي لا ينتج المطلوب إنتاجه هو وضع ما ليس بعلّةٍ للمطلوب، مكان علته، وإليه أشار بقوله " أو يكون قياسًا في صورته، لكنّه ينتج غير المطلوب؛ إذ قد وضع فيه ما ليس بعلّةٍ علّةً". وأمّا الذي يرجع إلى مادّة القياس مشتملًا على

مقدّمات لو وضعت بحيث تكون مسلّمةً على هيئة قياس، خرجت على أن تكون مسلّمةً، وإليه أشار بقوله: " أو لا يكون قياسًا بحسب مادّته ... إلى قوله: وإن كان قياسًا في صورته» [المصدر السابق].

فالحاصل أنّ القسم الأول المذكور يشتمل على المغالطات المعنوية، وهي بحسب ترتيبه:

1. سوء التأليف القياسي.
2. المصادرة على المطلوب.
3. أخذ ما ليس بعلّةٍ علّةً.
4. المغالطات المادّيّة.

ثمّ انتقل ابن سينا بعد ذلك إلى بيان القسم الثاني في كلامه المتعلّق بالمقدّمات وأجزائها الحدّيّة،

بقوله: «هذا، وإمّا أن لا يكون الغلط في كون القياس قياسًا واجب القبول، لكن بسبب في المقدّمات، فإنّه قد يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ على بساطتها، أو على تركيبها، على ما قد علمت» [المصدر السابق، ص 499].

قال المحقّق الطوسي في تعليقه على هذا الكلام: «لما فرغ عن بيان القسم الأوّل، وهو أن يكون سبب الغلط راجعًا إلى التأليف ختمه بقوله: "هذا" أي هذا قسمٌ، وبدأ بالقسم الثاني بقوله "وإمّا أن لا يكون الغلط" فلفظة "إمّا" هذه أخت التي في أول الفصل في قوله: "الغلط قد يقع إمّا لسبب في القياس "وهذا القسم هو أن يكون الغلط لسببٍ في المقدّمات أو في أجزائها التي هي الحدود، وينقسم:

إلى ما يكون السبب لفظيًّا وإلى ما يكون معنويًّا. وبدأ بالقسم الأوّل، وهو على ما ذكرناه ينحصر في ستّة أقسامٍ؛ لأنّ الغلط: إمّا أن يكون الاشتراك في جوهر اللفظ المفرد. أو في هيئتة في نفسه. أو في هيئته اللاحقة به من خارج. أو في التركيب المتحمّل لمعنيين، أو في وجود التركيب وعدمه، فيظنّ أنّ المركّب غير المركّب، أو غير المركّب مركّبًا» [المصدر السابق].

فهو هنا يشتمل على ستّ مغالطات لفظية كما هي مذكورة في منطق أرسطو، وهي:

1. الاشتراك اللفظي.
2. الخطأ في هيئة اللفظ الذاتية (التصريف).
3. الخطأ في هيئة اللفظ العرضية (الإعجام والإعراب).
4. التركيب المحتمل لمعنيين (المماراة).

5. تركيب المفصّل.
6. تفصيل المركّب.

ثمّ أشار ابن سينا إلى الأخطاء المعنوية في مقدّمات القياس بقوله: «وقد يقع الغلط بسبب المعنى الصرف، مثل ما يقع بسبب إيهام العكس، وبسبب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ... وبسبب إغفال توابع الحمل» [المصدر السابق، ص 502].

فقد ذكر هنا ثلاث مغالطات معنوية هي:

1. إيهام العكس.
2. أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات.
3. سوء اعتبارات الحمل.

ثمّ قام ابن سينا في النهاية بحصر أسباب المغالطات في اثني عشر سببًا لفظيًّا ومعنويًّا، فقال:

«فنجد أسباب المغالطات منحصرةً في اشتراك اللفظ مفردةً، أو مركّبةً، في جوهره، أو في هيئته وتصريفه، وفي تفصيل المركّب، وتركيب المفصّل، ومن جهة المعنى في إبهام العكس. وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، وأخذ اللاحق للشيء، وإغفال توابع الحمل، ووضع ما ليس بعلّةٍ علّةً، والمصادرة على المطلوب الأوّل، وتحريف القياس وهو الجهل بقياسيته» [المصدر السابق، ص 504].

وهي نفس الأسباب التي ذكرها أرسطو في منطقه، باستثناء سببٍ واحدٍ لم يذكره ابن سينا وهو (جمع المسائل في مسألة واحدة) لكونه تأليفًا غير قياسي، يخالف ما اعتمده ابن سينا ـ كما ذكرنا في البداية ـ من الانطلاق من التأليف القياسي.

ثالثًا: تقسيم المحقّق الطوسي

وهو بحسب الظاهر أوّل من قسّم المغالطة بالقسمة الأولى إلى ذاتية وعرضية، ثمّ قسّم الذاتية إلى لفظية ومعنوية بالطريقة الأرسطية التقليدية الأصيلة نفسها، وسننقل بعض كلماته التي تشير إلى ذلك.

قال: «ولهذه الصناعة أجزاء صناعية وخارجة، والأولى: ما يتعلّق بالتبكيت» [الحلّيّ،الجوهر النضيد، ص 400] أي بنفس القياس المغالطي بالذات.

ثمّ قال: «وأمّا أسباب الغلط مطلقًا: فأمّا اللفظية ـ وهي ستّةٌ ...» [المصدر السابق، ص 401]، ثمّ عدّدها على طريقة المعلّم الأوّل نفسها تقريبًا.

ثمّ ذكر الأغلاط المعنوية السبعة بقوله: «وإمّا معنوية وهي سبعة ...» [المصدر السابق، ص 407] وعرضها بالطريقة الأرسطية نفسها.

رابعًا: تقسيم الشيخ المظفّر

وأمّا الشيخ المظفّر من المتأخّرين، فقد سلك نفس طريقة المحقّق الطوسي، وقسّم المغالطة أوّلًا إلى ذاتية وعرضية، قال: «ولهذه الصناعة جزءان كالجزءين في صناعة الخطابة:

أحدهما : كالعمود في الخطابة، وهي القضايا التي بذاتها تقتضي المغالطة، وهي نفس التبكيت، ولنسمّها "أجزاء الصناعة الذاتية".

ثانيهما: كالأعوان في الخطابة، وهي ما تقتضي المغالطة بالعرض، أي الخارجة عن التبكيت، كالتشنيع على المخاطب وتشويه أفكاره والاستهزاء به، ونحو ذلك ممّا سيأتي، ولنسمّها "أجزاء الصناعة العرضية"» [المظفّر، المنطق، ص 423].

ثمّ قسّم المغالطة الذاتية بنفس الطريقة إلى لفظية ومعنوية، غير أنّه دخل مدخلًا قريبًا من مدخل ابن سينا بتقسيم المغالطة الذاتية إلى ما يتعلّق بمقدّمات القياس من القضايا، وسمّاه بالمغالطة المادّيّة، وما يتعلّق بالتأليف القياسي، وسماه بالمغالطة الصورية.

وقال: «اعلم أنّ الغلط الواقع في نفس التبكيت وهو القياسي المغالطي، إمّا أن يقع من جهة مادّته وهي نفس المقدّمات، أو من جهة صورته وهي التأليف بينها، أو من الجهتين معًا، ثمّ إنّ هناك غلطًا يقع في القضايا وإن لم تؤلّف قياسًا[1]، ثمّ الغلط الواقع في مادّة القياس على ثلاثة أنواع:

1ـ من جهة كذبهما في نفسها، وقد ألبست بالصادقة، أو شناعتها في نفسها وقد ألبست بالمشهورة.

2ـ من جهة أنّها ليست غير النتيجة واقعًا مع توهّم أنّها غيرها، فتكون مصادرةً على المطلوب.

3ـ من جهة أنّها ليست أعرف من النتيجة مع ظنّ أنّها أعرف، "وهو أخذ ما ليس بعلّةٍ علّةً".

ثمّ إنّ النوع الأوّل ـ وهو الكذب أو الشناعة والالتباس بالصادقة أو المشهورة ـ أهمّ الأنواع وأكثر ما تقع المغالطات من جهته، وهو تارةً يكون من جهة اللفظ وأخرى من جهة المعنى، فهذه جملة أنواع الغلط.

ثمّ يمكن أرجاع الأنواع الأخرى حتّى الغلط من جهة صورة القياس إلى الغلط من جهة المعنى.

---

(1) يقصد جمع المسائل في مسألة واحدة.

فتقسّم أنواع المغالطات إلى قسمين رئيسين: المغالطات اللفظية والمغالطات المعنوية» [المصدر السابق، ص 424].

ثمّ تعرّض لبيانهما بعد ذلك بالتفصيل بالطريقة التقليدية الأرسطية نفسها تقريبًا.

وفي الختام ذكر المغالطة بالعرض بقوله: «وهي الأمور الخارجة عن نفس متن التبكيت، ومع ذلك موجبة لوقوع الغير في الغلط، ويلتجئ إليها غالبًا من يقصر باعه عن مجاراة خصمه بالكلام المقبول والقياس الذي عليه سمة البرهان أو الجدل والحقد على الخصم والتعصّب الأعمى للرأي أو المذهب هما اللذان يدعوان خفيف الميزان في المعرفة إلى اتّخاذ هذه السبل في المغالطة، حينما يعجز عن المغالطة في نفس القياس التبكيتي، ومن نافلة القول أن نذكر أن أكثر من يتصدّى للخصام والجدل في العقائد والنقد والردّ في المذاهب الاجتماعية والسياسية، هم من أولئك خفيفي الميزان، وإلّا فالعلماء والمثقّفون أكثر أدبًا وصونًا لكلامهم وحرصًا على سلامة بيانهم، وإن تعصّبوا وغالطوا، أمّا طلّاب الحقّ المخلصون له من العلماء فهم النخبة المختارة من البشر الذين يندر وجودهم ندرة الماس في الفحم، لا يتعصّبون لغير الحقّ ولا يغالطون في الحقّ، رحمةً بالناس وشفقةً على عقائدهم، والحقيقة عندهم فوق جميع الاعتبارات لا تأخذهم فيها لومة لائمٍ» [المصدر السابق، ص 441].

وإلى هنا نكون قد فرغنا من استعراض تقسيمات المغالطة عند أرسطو ومشهور المناطقة، وتصل النوبة الآن إلى بيان الطريقة الجديدة التي اعتمدتها في التقسيم وما تمتاز به عن الطريقة التقليدية مع مراعاة كلّ ما أوردوه من عناوين جزئية تفصيلية.

خامسًا: التقسيم الجديد للمغالطة

هذه الطريقة الجديدة في التقسيم، وإن اعتمدت في البداية التقسيم المشهور من زمان المحقّق الطوسي من تقسم المغالطة إلى ذاتية وعرضية، إلّا أنّها اختلفت عنها بعد ذلك في تقسيمات المغالطة الذاتية ـ كما سيتبيّن لاحقًا ـ كما قمت بتوسعة هذا الباب المهمّ من المنطق بعد تطعيمه بالكثير من الشواهد العملية الحياتية النافعة، التي استفدت الكثير منها ـ لا سيّما في فصل المغالطة بالعرض ـ من بعض الكتب المعاصرة القيّمة ككتاب "المغالطات المنطقية" للدكتور عادل مصطفى، وكتاب "التفكير المستقيم والتفكير الأعوج" لروبرت ثاولس، وكتاب "المنطق التطبيقي " لأصغر خندان، مع إضافة بعض العناوين الجديدة التي أدخلها المحقّقون المعاصرون على أشكال المغالطات، ولكن بعد إدراجها تحت عناوينها الأصلية في المنطق الأرسطي بحسب تقسيمنا الجديد لها.

وهذه الطريقة الجديدة أراها أكثر مناسبةً من الطريقة التقليدية من عدّة وجوه من حيث مميّزاتها:

1. بما أنّ المغالطة هي الانحراف عن القواعد المنطقية، فقد تمّ التقسيم على أساس نفس هذه القواعد المشتملة على القوانين الصورية والمادّية للتصوّر والتصديق، وليس على أساس الألفاظ والمعاني كما فعل مشهور المناطقة تبعًا لأرسطو، وبالتالي يصبح باب المغالطة أكثر انسجامًا مع ما قبله من الأبواب.

2. أدمجَت كلّ العناوين الفرعية لأنواع المغالطات التي أوردها المناطقة السابقون في ضمن هذا التقسيم الجديد، بحيث أصبحت هذه العناوين موضوعةً في موضعها الطبيعي، وأضحت أكثر اتّساقًا مع غيرها من ذي قبل.

3. إضافة عناوين فرعية أخرى إلى العناوين الموجودة في المنطق الأصلي التقليدي.

4. الاعتماد على شواهد عصرية جديدة منتزعة من حياتنا اليومية غير الشواهد القديمة، ممّا جعلها أكثر عملانيةً وجاذبيةً، وقد استفدت بعضها من كتب المنطق المعاصرة، كما ذكرت سابقًا.

5. توسعة فصل المغالطة بالعرض بنحوٍ غير مسبوقٍ في كتب المنطق التقليدية، لأهمّيّته البالغة؛ إذ اتّضح لي أنّها تُمثّل في الحقيقة ـ وكما سيلاحظ القارئ الكريم ـ المساحة الأوسع من المغالطات التي نبتلى بها في حياتنا اليومية، والتي يندر أن ينفكّ منها أحد، والتي اكتشف علماء النفس والاجتماع المعاصرون الكثير منها، وقد استفدت كثيرًا أيضًا في هذا المجال من بعض كتب المنطق المعاصر ـ كما أشرت سابقًا ـ والتي ربما اعتمد مؤلّفوها على ما أورده هؤلاء العلماء المعاصرون من أمثال وليم جيمس وروبرت ثالوث وغيرهم.

والآن نعود لنستعرض العناوين الكلّيّة والفرعية لهذا التقسيم الجديد مع الإشارة المختصرة لبعض الشواهد:

أوّلًا: المغالطات الذاتية

وهي المغالطات المتعلّقة بالخلل في نفس القوانين المنطقية للتفكير الصحيح تصوّرًا وتصديقًا سواءٌ على المستوى الصوري أو المادّي، وبطبيعة الحال ستنقسم إلى أربعة أقسام بالنحو التالي:

- **المغالطات الحاصلة من الاختلال في القوانين الصوريّة للتصوّر:**

وهي المغالطات المتعلّقة بصورة التعريف من حيث تماميته ونقصه أو ترتيب أجزائه:

1. تقديم الأخصّ على الأعمّ، مثل: "الخمر مسكر شراب".
2. جعل الحدّ الناقص مكان الحدّ التامّ، مثل: "الإنسان جسم ناطق".

3. جعل الرسم الناقص مكان الرسم التامّ، مثل: "النبيذ شراب أحمر".

- **المغالطات الحاصلة من الاختلال في القوانين المادّيّة للتصوّر**:

وهي المتعلّقة بالأجزاء المادّيّة المأخوذة في التعريف:

1. التعريف الدوري: ويشمل:

- تعريف الشيء بنفسه: الوجود هو ما به الشيء يكون موجودًا.
- تعريف الشيء بمرادفه: الوجود هو الثبوت.
- تعريف الشيء بما يتوقّف تعريفه عليه: الحركة هي الخروج من حالة السكون، والسكون هو عدم الحركة.

2. أخذ المفهوم العرضي اللاحق مكان المفهوم الذاتي المقوّم، كجعل الرسم مكان الحدّ: الإنسان حيوان منتصب القامة أو حيوان متطوّرٌ بيولوجيًّا، بدلًا من كونه "حيوانًا ناطقًا".

3. التعريف بالأغمض: الروح كائنٌ ملكوتيٌّ.

4. الاشتراك في جوهر اللفظ، كقولنا: "عين الملك"، فلا نعلم أهو عينه الباصرة أو الجارية أو جاسوسه.

5. الاختلاف في حدود معنى اللفظ: مثل أكثر المفاهيم الانتزاعية "الحرّيّة" و"والرفاهية" و"المصلحة" و"الإسلام"، فمع وضوح معانيها الكلّيّة إلّا أنّ حدودها المقيّدة للمعنى الكلّيّ تختلف فيما بينها، ممّا يبهم التصوّر، فالحرّيّة مثلًا معناها أن تفعل ما تشاء، ولكن تبقى قيودها غامضةً تحتمل أن تكون في إطار الحدود المدنية أو الشرعية الدينية أو العرفية الخاصّة ... وكذلك باقي المفاهيم المذكورة، وهي مورد ابتلاء كثير في حياتنا الاجتماعية والسياسية.

6. الاشتراك في هيئة اللفظ: "الإنسان كائن مختار"، فلا نعلم هل هو اسم فاعل بمعنى أنّه حرٌّ يفعل ما يشاء، أو اسم مفعول بمعنى أنّه تمّ اختياره من جهة معيّنة.

7. الاختلاف في الإعراب: مثل "ضرب موسى عيسى" فلا نعلم من ضرب من؟

8. إبهام مرجع الضمير كقولنا: "فلينفق ابنه من ماله" فلا نعلم من مال الابن أو الأب.

9. استعمال التورية: كمن يضع نقوده في جيبه ويقول ليس معي محفظة نقودي.

10. استعمال المفردات المبهمة التي تحتمل أكثر من وجه مثل: "سأنجز هذا العمل قريبًا أو في

المستقبل".

11. تفصيل المركّب: أي جعل الجملة الواحد جملتين "الماء أكسجين وهيدروجين"، أي مركّبٌ من أكسجين وهيدروجين، فنتصوّر أنّ الماء أكسجين وأنّه هيدروجين.

12. تركيب المفصّل: أي جعل الجملتين جملةً واحدةً مثل: "أحمد طبيبٌ وفنّانٌ ماهرٌ"، فتتوهّم أنّه طبيب ماهرٌ أيضًا مع كونه ليس كذلك في الواقع.

- **المغالطات الحاصلة من الاختلال في القوانين الصورية للتصديق**

وهي المغالطات الواقعة في صورة القضيّة أو الدليل:

1. استعمال القضايا المهملة التي قد توهم العموم عند المخاطب: "المسلمون متطرّفون" أو "الغربيون عنصريون".

2. الاختلال في شرائط التناقض: كنقض الموجبة الكلّيّة بالسالبة الكلّيّة، أو عدم مراعاة شرائط التناقض الأخرى المذكورة في كتب المنطق، من وحدة الموضوع والمحمول والزمان والمكان والحمل... إلخ، والتي تهدف كلّها إلى أن يدخل السلب على نفس ما دخل عليه الإيجاب، أي حفظ جميع عناصر القضيّة الذاتية والعرضية.

3. إيهام التناقض: استخدام القضيّة المنفصلة مانعة الجمع على أنّها حقيقية مانعة الجمع والخلوّ، مثل: "إمّا أن تكون معي أو ضدّي" أو "إمّا أن تكون شيوعيًّا أو ليبراليًّا"، وهي شائعة في الأوساط السياسية. ويقع المرء في هذه المغالطة عندما يتوهّم أنّ أمامه فقط خيارين لا ثالث لهما.

وهناك ما يشبه هذه المغالطة ويسمّى "**مغالطة حصر غير الحاصر**"، حيث يقوم المدّعي بتفنيد بعض الفروض الأخرى ليثبت صحّة دعواه مع كونها غير حاصرة: "إنّ سبب إصابته بجلطة قلبية هو كثرة التدخين؛ لأنه ليس عنده سكّرٌ أو ضغط دمٍ، أو دهون في الدم"، ولكن قد يكون السبب التوتّر النفسي.

4. الاختلال في شرائط العكوس: كأن نعكس الموجبة الكلّيّة إلى موجبة كلّيّة، مثل: "كلّ متطرّفٍ دينيٍّ ملتحٍ"، فنتصوّر أنّ "كلّ ملتحٍ متطرّفٌ دينيٌّ" وهي من الأمور الشائعة بين عوامّ الناس.

وهذه المغالطات الأربع تتعلّق بالخلل في صورة القضيّة وأحكامها.

5. عدم مراعاة الشرائط العامّة والخاصّة للقياس: وهي المذكورة بالتفصيل في كتب المنطق، وأشهرها عندما ننطلق من التشابه بين أمرين في وجهٍ إلى التماثل من كلّ وجهٍ، وهو قياسٌ عقيمٌ من

الشكل الثاني، مثل: "كلّ معارضٍ يخالف الحكومة، وكلّ عدوٍّ يخالف الحكومة، إذن كلّ معارضٍ عدوٌّ".

6. الاستدلال الدوري: "أحمد مدخّنٌ لأنّ كلّ إنسانٍ مدخّنٌ"، على أساس أنّ القضيّة الكلّيّة هنا ثابتةٌ بالاستقراء التامّ.

7. أخذ الاستقراء الناقص مكان التامّ، وهو ما يسمّى بالتعميم المتسرّع، مثل: "كلّ مدمنٍ عاطلٌ عن العمل" لشيوع البطالة بين الكثير من المدمنين.

8. أخذ التمثيل مكان القياس الاقتراني: "النبيذ حرامٌ لأنّه مسكرٌ كالخمر المحرّم"، وكأنّه توهّم أنّ الإسكار هو العلّة التامّة للتحريم، فحكم على النبيذ المسكر بالحرمة.

9. المغالطات التمثيلية، وهو الانتقال من مماثلة العلاقة إلى علاقة المماثلة: "الله نور الوجود، كنور الشمس للنهار ... إذن الله شمس"! أو كالملك الطاغية الذي يمثّل علاقته بالدولة كعلاقة الرأس بالبدن، حتّى يسيطر على شعبه بالكامل، وهذا لا يجعله فعلًا كذلك.

- **المغالطات الحاصلة من الاختلال في القوانين المادّية للتصديق**

وهي المغالطات التي تنشأ من الخلل في موادّ مقدّمات الدليل، وتنعكس سلبًا على النتيجة، وهي أكثرها وأخفاها:

1. سوء اعتبار الحمل: كنسيان قيدٍ في الموضوع، مثل: "كلّ موجودٍ مخلوقٌ"، والصحيح: "كلّ موجودٍ حادثٍ مخلوقٌ"، أو "كلّ حاكمٍ ظالمٌ"، والصحيح: "كلّ حاكمٍ مستبدٍّ ظالمٌ".

2. المصادرة على المطلوب: وهو أن تأخذ في المقدّمات النتيجة نفسها أو ما يستلزمها من مقدّمة غير بيّنة أو مبيّنة:

الأوّل: مثل "كلّ قمارٍ حرامٌ، وكلّ حرامٍ غير جائزٍ، إذن كلّ قمارٍ غير جائزٍ".

والخلل في الكبرى؛ إذ إنّ الحدّ الأوسط هو نفسه الأكبر.

الثاني: مثل: "أحمد معارضٌ سياسيٌّ، وكلّ معارضٍ سياسيٍّ شريفٌ، إذن أحمد شريفٌ".

والخلل أيضًا في الكبرى لكونها غير بيّنةٍ ولا مبيّنةٍ، فهي مصادرةٌ على المطلوب.

3. أخذ ما ليس بعلّةٍ علّةً: وهي من المغالطات الشائعة جدًّا في حياتنا، ومع ذلك يصعب اكتشافها إلّا على الخبير، فقد ثبت في صناعة البرهان أنّ الحدّ الأوسط ينبغي أن يكون علّةً ثبوتيةً للنتيجة في الواقع ونفس الأمر، فإذا أخذ ما ليس علّةً للنتيجة على أنّه علّةٌ لها وقعت المغالطة وهي على ثلاثة أنحاء:

- أخذ السبب المزيّف مكان العلّة:

➢ أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات: أي أخذ غير موضوع الحكم علّةً للحكم، كعارضه أو معروضه؛ لاقترانه بالموضوع. وهذا الصنف مندرج تحت هذا القسم، وليس قسيمًا له، وهو خلاف المشهور في كتب المنطق التقليدية، حيث جعلوه قسيمًا له.

مثل (الزنوج الأمريكيّون عدوانيون)، فهم ليسوا كذلك للونهم الأسود، وإلّا لأصبح كلّ أسود عدوانيًّا، بل راجعٌ لظروف القهر والاضطهاد التي يعيشها الأكثرية منهم.

أو مثل من يتجاهل المطلوب إثباته ويستدلّ على شيء آخر صحيح في نفسه ومرتبط به، ولكنّه يكون قد حاد عن المطلوب وأثبت غيره، مثل من يضع برنامجًا لمكافحة الفقر، ثمّ يسعى لإثبات أهمّيّته البالغة في رفع معاناة الشعب، دون أن يربط ذلك ببرنامجه الخاصّ، فكونه مهمًّا لا يعني إطلاقًا أن برنامجه ناجح وصحيح. وكذلك سائر البرامج المعدّة للدفاع والأمن والصحّة والتعليم، فهي كلّها برامج مهمّة نعالج مسائل حياتية، ولكن لا يعني ذلك صحّتها ... وهي من المغالطات التي يصعب اكتشافها، وتحيد بنا عن القصد.

➢ إسراء حكم الكلّ على الجزء أو العكس "هذه هي الجامعة العلمية الأولى في العالم، إذن كلّ طلبتها من الأوائل" أو "الطالب الأوّل على الجمهورية تخرّج من هذه المدرسة، إذن فهي أحسن مدرسة"، أو "الثلاثة والواحد فردان فالأربعة كذلك" أو "الصوديوم سامٌّ والكلور سامٌّ، إذن الملح سامٌّ".

تنبيه هام

إنّ إسراء حكم الكلّ على أجزائه أو العكس يصدق في الصفات المطلقة كالألوان، فالجسم الأزرق يصدق عليه وعلى جميع أجزائه، والنوع كالذهب والفضّة، ولا يصدق إذا كانت صفاته نسبيةً تحصل بالمقارنة كالمساحات والأحجام والأوزان والأثمان، كأن نقول هذا الجسم ثقيل إذن كلّ أجزائه كذلك، أو هذا المنزل غالي الثمن إذن كلّ جزء منه كذلك، أو تكون صفةً لمركّبٍ هو شيء وراء أجزائه مثل السيّارة، فليست كلّ أجزائها سيّارةً.

➢ مغالطة الاعتدال أو الحلّ الوسط: وهي شائعة في الوسط السياسي، حيث يتوهّم الكثير من الناس أنّ كلّ ما هو واقع بين طرفين، أو غيرهما فهو المعتدل الأفضل، كمن يقول: "ليس الحقّ مع اليسار أو الإسلاميين، بل مع اليسار الإسلامي"، أو "ليس الحقّ مع الموالاة أو المعارضة، بل مع المستقلّين".

➢ استنتاج نتيجة من مقدّمات أعمّ منها "الدليل أعمّ من المدّعى" مثل: "أحمد عربي، إذن فهو

مصري" فكونه عربيًّا لا يقتضي كونه مصريًّا.

- استنتاج نتيجة من مقدّمات أخصّ منها، مثل: "ليس أحمد مصريًّا، إذن فهو ليس عربيًّا" فكونه ليس مصريًّا لا يستلزم نفي كونه عربيًّا، أو "العراقيون كرماء، إذن العرب كرماء".

- سببية المتقدّم للمتأخّر: ليس كل ما جاء بعد شيء فهو معلول له، مثل: "عندما جاءت حكومة اليمين المحافظ تطوّر الاقتصاد"، وربما يكون سبب تطوّره هو ظهور نتائج عمل الحكومة السابقة، أو الاعتقاد بسببية الكثير من العادات الخرافية للصحّة والمال، كمن يذهب إلى الطبيب فيعطيه دواءً فلا يشفي، ثمّ يذهب بعده بمدّةٍ قليلةٍ إلى دجّالٍ فيعطيه تعويذةً فيشفى، فيتوهّم أنّ الدجّال قد شفاه، وقد يكون هو بسبب الآثار المتأخّرة لتناوله الدواء، وإن كان نفس الاعتقاد بها قد يسبّب أحيانًا هذه الآثار الإيجابية من باب الإيحاء والتلقين، وقد استغلّ الكثير من الدجّالين والمشعوذين هذه المغالطة لترويج بضاعتهم.

- سببية أحد المتزامنين للآخر مثل: "ضوء النار مع دفء الغرفة"، وإنّما السبب هي نفس النار، أو "الاستبداد والتطوّر" كما في ألمانيا النازية، وإنّما السبب في دقّة النظام والروح الوطنية.

- الاحتكام إلى السلطة: كالاستناد إلى آراء الأكابر والثقات كدليل علمي أو برهاني، وهو أيضًا من المغالطات الاجتماعية الشائعة عند عوامّ الناس، كمن يعتبر رأي بعض الرموز الدينية في الشرق أو فلاسفة الغرب حجّةً لتصديقه وإيمانه بأمر معيّن.

- أخذ جزء السبب على أنّه السبب التامّ الوحيد، مثل: "الغرب هو سبب تخلّفنا" مع أنّ الاستعمار الغربي هو جزء السبب في ذلك، ولكن هناك أسباب أخرى للتخلّف كالثقافات والأفكار البالية، والعادات المتخلّفة والاستبداد ... وهو دأب من يريد أن يتملّص من المسؤولية ويضعها على عاتق غيره كأكثر أصحاب نظرية المؤامرة.

- أخذ المسبّب مكان السبب: "الإدمان هو سبب البطالة" مع أنّ العكس صحيح، أو مثل توهّم أنّ امتلاك السلاح هو سبب انتشار الجرائم، مع أنّ انتشار الجرائم هو الذي دفع بالناس لامتلاك السلاح لخوفهم على أنفسهم.

4. جمع المسائل في مسألة واحدة مثل: "هل أحمد مؤمن وطبيب؟" وحقّها أن تكون مسألتين: "هل أحمد مؤمن؟" و"هل أحمد طبيب؟".

ثانيًا: الأسباب العرضية للمغالطة

بعد الانتهاء من بيان أصناف المغالطة بالذات المتعلّقة مباشرةً بالقوانين المنطقية، ننتقل إلى البحث

عن أسباب المغالطة بالعرض، التي هي غير متعلّقة بهذه القوانين، وكلّها أساليب نفسية لا أخلاقية خدّاعة أو غير موضوعية، الهدف منها التغطية على أصل المغالطة.

يقول أفلاطون في محاورة جورجياس: «في جدال حول الغذاء يدور أمام جمهور من الأطفال، فإنّ الحلواني كفيل بأن يهزم الطبيب، وفي جدال أمام جمهور من الكبار، فإنّ سياسيًّا تسلّح بالقدرة الخطابية وحيل الإقناع كفيل بأن يهزم أيّ مهندس أو عسكري، حتّى لو كان موضوع الجدال هو من تخصّص هذين الأخيرين، إنّ دغدغة عواطف الجمهور ورغباته لأشدّ إقناعًا من أيّ احتكامٍ إلى العقل» [عادل مصطفى، المغالطات المنطقية، ص 14].

ولها مصاديق كثيرة جدًّا تمثّل أغلب أنواع المغالطات اليومية التي نادرًا ما يخلو منها بيان، وقد تمّ توسعتها وتفصيلها بنحو كبير في كتب المنطق الحديثة بنحو غير مسبوق في المنطق التقليدي، و قد استفدت في هذا المجال من بعض الكتب المعاصرة القيّمة ـ كما ذكرت في المقدّمة ـ وسوف نشير إلى هذه العناوين المستحدثة ضمن هذه المقالة؛ لأهمّيّتها العملية البالغة، بعد إعادة ترتيبها بنحو أفضل وأخصر.

ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وهناك من قسّمها إلى خمسة أقسام [راجع: أصغر خندان، المنطق التطبيقي، ص 241]، وقد استفدت منه ومن كتاب الدكتور عادل مصطفى المتقدّم عليه في البحث الكثيرَ من العناوين والشواهد العصرية التي وجدتها جديرةً بالنقل؛ لشيوعها في حياتنا اليومية، ولكن مع الاختصار والتعديل وإعادة الترتيب، وبعد تطعيمها بما استفدته من مصادر أخرى، كما سأشير لاحقًا.

وهذه الأسباب في الواقع يتعلّق اثنان منها بالمتكلّم صاحب الادّعاء، وواحدة بالمخاطب، وهم بحسب الترتيب الطبيعي، المغالطة في مقام البيان من جانب المدّعي، ثمّ المغالطة في مقام نقد الادّعاء من جانب المخاطب، ثمّ المغالطة في مقام الدفاع عن الادّعاء من جانب المدّعي مرّةً أخرى.

1. المغالطة في مقام البيان

وهنا بدلًا من أن يلجأ المدّعي إلى الطرق المنطقيّة لإثبات مدّعاه أمام الآخرين، يلجأ إلى أساليب أخرى بديلة لتعزيز مدّعاه أو لتغطية وجوه النقص أو الخلل فيه؛ لإقناع الطرف الآخر بها، ويمكن إحصاؤها ـ بحسب التتبّع الفعلي ـ في طريقتين:

الأولى: مغالطات تتعلّق بكيفية بيان نفس الدعوى، ومنها:

- **إخفاء الحقائق**: إمّا بالكذب والافتراء وتزييف الوقائع والإحصاءات البيانية، أو تشويه الحقائق إمّا بعرضها بنحوٍ مبتسرٍ أو اقتطاعها من سياقها، أو حتّى بتحريف بعض ألفاظها ومعانيها كما

حصل للكثير من الكتب السماوية.

- **التسطيح (مغالطة الوجه والكنه)**: أي إظهار الظاهر بنحو بسيط وساذج على أنّه منتهى الحقيقة، مثل القول: "الفلسفة تأمّلات ماورائية" أو "نظرية داروين ما هي إلّا أنّ الإنسان أصله قرد" أو "نظرية فرويد الجنس هو كلّ شيء في الحياة"، وهو أسلوب مريح للعوامّ وعلمائهم.

- **التضخيم**: وله أشكال متعدّدة:

➢ نسبة عدد إلى تركيب عطفي: مثل من ألّف كتابًا واحدًا، وكتب تسع عشرة مقالةً، فيقول: "كتبت عشرين كتابًا ومقالةً"، أو قتل في الحرب جنديًّا واحدًا وأصاب تسعة وتسعين جنديًّا من عدوه، يقول: "قتلنا وجرحنا مئة جنديٍّ".

➢ إبراز الجانب الإيجابي وإخفاء الجانب السلبي الذي ليس في صالح المدّعي: مثل من يقول: "لقد تمكّنت قوّاتنا الباسلة من صدّ هجوم العدوّ بنجاح كبير" ولا يذكر الخسائر البشرية والمادّية، أو "السجائر الأمريكية ذات نكهة رائعة" ولايذكر أضرارها الصحّية.

- **التحجيم**: بتخفيف البعد السلبي، كأن يكتب عبارة "ضارٌّ بالصحّة" بخطّ صغير على علب السجائر، أو كمن يدافع عن زعيم معيّن، فيعبر عن فشله أو جرائمه الكبرى بقوله: "كانت له بعض الإخفاقات أو الأخطاء"، أو من يعبّر عن هزيمة جيشه المنكرة وتقهقره بقوله: "وقد قامت قوّاتنا بإعادة تموضعها في المنطقة".

الثانية: مغالطات لا تتعلّق بنفس الادّعاء، بل خدع واحتيالات لدفع المخاطب نحو قبول ادّعائه أو منع نقده، نذكر منها:

- **مغالطة التعجيز**: وهي خلق أجواء تشلّ المخاطب عن طلب الدليل، وتسلبه إمكانية نقد الدعوى، مثل المبادرة بالقول: "العقل عاجز عن الحكم في مثل هذه الموضوعات" أو "هذه مباحث فوق مقام العقل" أو "هذا أمر لايعلمه إلّا الراسخون في العلم".

- **مغالطة ادّعاء البداهة**: وهو أن يزعم أنّ دعواه في غاية الوضوح والبداهة، مثل: "كلّ إنسان يدرك هذا" أو "هذا لا يشكّ فيه عاقل" حتّى يحرج مخاطبيه ويمنعهم من الاستقصاء.

- **تسميم البئر**: بالطعن في المخالف ووصفه بأوصاف سلبية حتّى يحرج المخالفين أن يكونوا مصداقًا لهذه الأوصاف السلبية، مثل: "هؤلاء الزنادقة المعاندون لا يقبلون الحقّ" أو "هذا قول لا يردّه إلّا سفسطائي".

- **الإيقاع بالفخّ**: بالثناء على موافقي الدعوى: "هذا كلام لا يخفى على أمثالكم من أهل العلم الفضلاء" أو "هذا قول يقبله كلّ الأحرار الشرفاء".

- **اللجوء إلى الجهل**: بنفي وجود أيّ دليل معارض لها، وهو ما لا يثبت صحّة دعواه، مثل: "لم أجد أحدًا من أهل العلم يخالف قولي".

- **جعل البيّنة على من خالف الادّعاء بدلًا من المدّعي**: "أنا أدّعي أنّ المتّهم قاتل" فهل يمكنك نفي ذلك، والمفروض أن يأتي هو بالبيّنة لا العكس.

- **مغالطة التباهي بالنفس**: بأن يثني المخاطب على نفسه ليدخل الهيبة في نفوس الآخرين ويمنعهم من نقده: "بحسب خبراتي الطويلة ودراساتي العميقة توصّلت إلى هذا الرأي" أو عن طريق استعمال العبارات العلمية المعقّدة ليوهم بقوّة استدلاله.

- **مغالطة المفردات المشحونة**: هناك في اللغة معانٍ يُعبّر عنها بألفاظ طبيعية، وأخرى بألفاظ انفعالية، كمن يعبّر عن الإنسان البسيط بالساذج، أو عن "يقول" بـ "يزعم"، أو عن "السهو" بـ "الإهمال"، أو عن "المجتمع النامي" بـ "المتخلّف"، أو عن "المخالف" بـ "الكافر" أو "الخائن"، هذه الألفاظ الانفعالية تثير العواطف وتحرّك المشاعر وتمنع التفكير المنطقي والنقدي، واستعمالها في الحوارات والمناظرات العلمية يعدّ مغالطةً منطقيةً، سواء كانت بمعنًى إيجابي أو سلبي، كما في استعمال العبارات الانفعالية التهويلية والتبجيلية أو التنفيرية كما يفعل بعض رجال الدين والسياسة، مثل "أهل الله، ويد الله، أو كافر أو مشرك أو زنديق، أو خائن وعميل". ولخطورة هذا النحو من المغالطة وشيوعها؛ أرى الحاجة إلى مزيد من التفصيل بالاستعانة ببعض النقاط التي أثارها والنصائح التي قدمها روبرت ثالوث في كتابه القيّم. [راجع: روبرت ثالوث، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، ص 13 ـ 29]

- إنّ استعمال الألفاظ المشحونة بالمعاني العاطفية الانفعالية في المباحث العلمية يمنع من الموضوعية والوصول إلى الحقيقة الواقعية.

- إنّ خطر الخطاب الانفعالي إنّما يتجلي في الموضوعات الدينية والسياسية والأخلاقية الحياتية، والتي لا يمكن أن تتطوّر كتطوّر العلوم الدقيقة إلّا بعد تجريدها من هذه الشحنة الانفعالية.

- ينبغي ممارسة البحث التطبيقي بتنقية ما يُكتب في الصحف والمجلّات والخطابات الانفعالية لكشف مدى واقعيتها.

- إنّ بعض رجال الدين والسياسة أصبحوا يدمنون الخطاب الانفعالي، ويعجزون عن البحث العلمي الموضوعي، فهؤلاء كان أحرى بهم أن يصبحوا خطباء وشعراء.

- ينبغي علينا أن نربّي أنفسنا على اجتناب الخطابات الانفعالية في المباحث العلمية والمصيرية، وأن نتعلّم كيف نقاومها ونمنعها من التأثير على موضوعية تفكيرنا.
- إنّ بعض الخطباء يستعملون طريقة الإيحاء على غرار التنويم المغناطيسي بتكرار القول الجازم بثقة وإصرار مع الهيبة والوجاهة.

تنبيه: لا بأس من استعمال الخطاب الانفعالي بعد تحقيق موضوعه بنحو علمي موضوعي في غير المباحث والحوارات العلمية؛ لأنّ إقناع الناس وتحريك مشاعرهم لا غنى له عن هذا النحو من الخطاب.

- **مغالطة اللجوء إلى المشاعر**: إنّ الإنسان المحقّ في دعواه ينبغي أن يخاطب عقول الناس في إثبات مدّعاه، لا مشاعرهم وعواطفهم، وكذلك على المخاطب ألّا يقبل ما يدغدغ عواطفه، بل ما يكون واضحًا أمام عقله، وهذه المغالطة لها أشكال متعدّدة:

- الاحتكام إلى الآثار العملية على المشاعر بالاعتماد على المشهورات والمقبولات المأنوسة عند الجمهور، الذي غالبًا ما يقبل ما يؤنسه ويرفض ما يؤذيه، أو بعبارة أخرى غالبًا ما يصدّق ما يحبّ أن يصدّقه، وقد يرفض الكثير اعتقاداتٍ حقّةً لأنّها تجرح مشاعرهم، وهذا وإن صحّ في القضايا العملية إلّا أنّه لا يصح في القضايا النظرية.
- **التهديد**: بأن يوحي للمخاطب بأنّه يعرّض نفسه للخطر الكبير إن لم يقبل الدعوى.
- **الإغراء**: بأن يوحي للمخاطب المنافع والتي سيجنيها إن هو قبل الدعوى من مالٍ أو جاهٍ.
- **إثارة الشفقة**: حيث يستدرّ عطف المخاطب كي يقنعه بدعواه مثل الظروف الصعب والقاسية التي يمرّ بها أو المشاكل التي يمكن أن تواجهه إذا رفض الدعوى.
- **مغالطة الشعبوية**: وهي من الأساليب الديماغوجية، كأن يلعب بعواطف الجماهير ليكسب تأييدهم بشتّى الطرق الممكنة كاستغلال ميل الجماهير إلى تصديق المشاهير والأثرياء بلا دليل، كمن يقول: "إنّ أكثر الفنّانين أو نجوم الكرة سينتخبونني، فأنا الرئيس الأفضل لكم".
- **مصادرة الاستناد إلى المصادر الزائفة**: وهو الاستناد إلى آراء المشاهير في غير تخصّصهم، كمن يستند إلى آراء أينشتاين في السياسة والاقتصاد، أو إلى مشاهير الفنّ في الفلسفة، أو الاستناد إلى مصادر مجهولة أو غير معتبرة.

2. المغالطة في مقام النقد

كما أنّ المدّعي قد يلجأ إلى أساليب تمويهية غير علمية أو غير أخلاقية لإثبات صحّة مدّعاه ومنع النقد، فقد يلجأ الطرف المقابل إلى الأساليب نفسها من أجل إبطال مدّعاه.

وبعد أن فرغنا من بيان المغالطات العرضية من جانب المدّعي، ننتقل لبيانها من جانب الناقد للمدّعي، وهي المغالطات التي يرتكبها المخالفون لرأيٍ ما من أجل إبطاله أو منع تأثيره على الناس، وتشمل:

- مغالطة التشويش بكثرة مقاطعة المتكلّم أو الاعتراض عليه أثناء كلامه بحيث لا يصل بيانه إلى المخاطب أو يصيبه بالاضطراب.
- اتّهامه بأنّ كلامه غامض أو متناقض أو أنّه ليس بالجديد أو لا يستحقّ الردّ دون أن يبيّن مورد الخلل في كلامه.
- التشكيك في نواياه أو أغراضه مثل أنّه مغرض يريد الترويج لمذهبه أو تحقيق مصالحه.
- اتّهامه بأنّه زنديق أو متطرّف ديني أو يساري، أو إهانته بأنّه كاذب لا ينبغي الإنصات إليه دون التوجّه إلى نقد نفس كلامه.
- مغالطة المنشإ: بأن ينسب كلامه لشخصية أو جهة مذمومة، مثل هذا نفس كلام الحشوية والمتطرّفين، أو الزنادقة و الملاحدة أو العلمانيين، من أجل تشويهه ومنع تأثيره على الناس.
- مغالطة رجل القشّ: نسبةً إلى ما كان يفعله الجنود الغربيون في القرون الوسطى حيث كان يتدرّبون على الرمي على رجلٍ من قشٍّ ... وتستعمل بكثافة بين بعض الاتّجاهات الدينية واللادينية، وهي عبارة عن تشويه نظرية الخصم الحقيقية إمّا بالتجزئة أو التنميط أو التركيز على إحدى الجهات المتطرّفة منه، أو التركيز على نقاط الضعف الظاهرة فيه وتضخيمها، فيستبدل البطل الحقيقي ببطلٍ من قشٍّ، ومن أبرز مصاديقها محاولة جرّ الخصم إلى أحد أطراف التطرّف بنحوٍ كلّيٍّ بحيث يسهل نقده، فإذا كان متحفّظًا جعله متطرّفًا، وإذا كان متحرّرًا جعله متحلّلًا، وهو ما يسمّى بمصطلح شيطنة الخصم (demonization)، والهدف واضح، وهو تأليب الرأي العامّ ضدّه.
- ردّ الدليل بدلًا من ردّ الدعوى، فعجز المدّعي عن إقامة دليل على دعواه أو خطإ دليله لا يدلّ على بطلان دعواه، كمن يقول: "سأثبت لكم بأنّ المتّهم مجرم بإثبات أنّ شهود براءته كاذبين أو غير موجودين على مسرح الجريمة".
- المناقشة في المثال الذي أورده المدّعي، وتوهم إبطال الدعوى بإبطاله: "هذا المثال قياس مع

الفارق فدعوتك باطلة".

3. المغالطات في مقام الدفاع

وبعد أن انتهينا من بيان القسمين الأوّل والثاني من المغالطات العرضية، ننتقل إلى القسم الثالث والأخير من المغالطات الواقعة في مقام الدفاع، حيث يعمد المدّعي إلى مواجهة الانتقادات بأساليب مغالطية بدلًا من تفنيدها منطقيًّا، وتشمل:

- المراوغة في الإجابة بالخروج عن الموضوع والتطرّق لموضوع آخر مثير، وهي المشهورة باسم مغالطة "الرنجة الحمراء"، نسبةً إلى ما تفعله أحيانًا عصابات تهريب المخدّرات في أمريكا اللاتينية من أجل الهرب عند مطاردتها من جانب الشرطة بإلقاء أسماك الرنجة الحمراء شديدة الرائحة في اتّجاهات مختلفة لتضليل الكلاب البوليسية.

مثل أن يوجّه المدّعي كلامه إلى الناقد بقوله: "أنت تردّ كلامي وتدّعي أنّ سيارات فورد هي أفضل سيارات في العالم، غافلًا عن أن شركة فورد تدعم الكيان الصهيوني"، فالمدّعي هنا خرج عن الموضوع وانتقل من الحديث عن السيّارة إلى الموقف السياسي للشركة.

- اللجوء إلى الفكاهة لتشتيت الأذهان كقوله: "كلامك ذكّرني بموقف طريف ..." ولا يجيب عن النقد.

- الإجابة بعبارات غامضة أو معقّدة كقوله: "هذه الصفات مكتسبة من عالم الذر" أو "هذه هي الكثرة في عين الوحدة" أو "هو مطلب دقيق يصعب تصوّره".

- تغيير التعريف، والتمسّك بالمعنى اللغوي أو الاصطلاحي أو أي معنًى آخر مؤوّل: "أنا لم أقصد هذا المعنى أو أنا كان قصدي كذا".

- تغيير الموقف بالتخصيص أو التعميم كأن يقول: "أنا لم أقصد كلّ متديّن بل المتديّنين المتطرّفين" أو "أنا لم أقصد حزبًا بعينه، بل كلّ الأحزاب السياسية هكذا".

- اعتبار النقد متوجّهًا إلى أمرٍ استثنائيٍّ شاذٍّ، "انتقادك متوجّهٌ فقط لقلّةٍ من اليمين المتطرّف في المعارضة".

- مغالطة "وأنت أيضًا": حيث يجيب عن النقد بأنّ المنتقد فعل نفس الشيء: "وأنت أيضًا قمت باستغلال منصبك عندما كنت وزيرًا مثلي" أو "كيف تحرّم التدخين وأنت مدخّنٌ؟" أو "وكذلك الفساد عندكم كما هو عندنا". وكأنّ الخطأ يبرّر بخطإٍ مثله، أو أنّ الناقد كان يتبنّى رأيه في الماضي، مع أنّ كلّ إنسانٍ له الحقّ في أن يغيّر وجهة نظره ويعرض عنها، كأن يقول له: "أنت كنت يساريًّا مثلي في الماضي،

والآن أصبحت ليبراليًّا تتحدّث عن الملكية الفردية والحرّيات الاجتماعية".

- مغالطة "بالطبع ولكن": وفي النهاية قد يعترف المدّعي بالخطإ، ولكنّه يستدرك بعبارة يؤكّد فيها على تمسّكه بموقفه السابق، وكان الاعتراف بالخطإ كافٍ لتبريره! كأن يقول: "نعم، إشكالك في محلّه، ولكنّ هذا لا يغيّر من الأمر شيئًا".

التداعيات الفكرية والاجتماعية

للمغالطات الحياتية اليومية المخالفة للعقل والضمير الإنساني آثار سلبية على الجانب الفكري والاجتماعي للإنسان والمجتمع البشري، يمكن أن نشير إليها هنا باختصار في نهاية البحث:

أوّلًا: التداعيات الفكرية

1. التأثير السلبي على نمط التفكير بنحو يحول بينه وبين التفكير الصحيح، فمع تكرار هذه الأساليب المغالطية ـ كما نلاحظ ذلك ـ على المنابر أو وسائل الإعلام، تترسّخ رواسبها في الأذهان والنفوس، بحيث يعتاد عليها الناس، ويأنسون بعدها بالتفكير الأعوج، وتكون النتيجة هي الشعور بعدم الحاجة إلى تعلّم القوانين المنطقية، واستمرار البقاء في حالة الجهالة الفكرية، كما هو مشاهد في زماننا.

2. التشكيك في المبادئ العقلية الأوّلية وزلزلة الثقة في القيم الأخلاقية السامية، ممّا ينعكس سلبًا على السلوك الأخلاقي، كما حدث في الكثير من المجتمعات الغربية التي روّجت للنسبية المعرفية، ونفت أيّ قيمة مطلقة للمبادئ والقيم الإنسانية، ممّا أدّى إلى ترويج الإلحاد وشرعنة التحلّل الأخلاقي والشذوذ والإباحية.

3. التضليل الفكري بحيث تدفعه هذه المغالطات إلى تبنّي تصوّرات واعتقادات انحرافية ومتطرّفة، وهو ما نلاحظه في الاتّجاه السلفي الإخباري الذي حارب المنطق والعلوم العقلية على مرّ التاريخ، وشكّك في قواعده؛ من أجل تمرير عقائده المنحرفة والمتطرّفة البعيدة عن العقل وروح الدين المبين، وقد أفلح في ذلك إلى حدٍّ كبيرٍ!

4. الخطأ في التخطيط والبرمجة، ممّا يؤثّر بشدّةٍ على مستقبل العمل ويؤدّي إلى الفشل، حيث يكون التخطيط سطحيًّا أو غير مناسب للظروف الفعلية الميدانية.

5. الخطأ في تقييم النتائج والحكم على الأفراد؛ نتيجة فقدان الموضوعية واعتماد الأساليب الانفعاليّة التي سبق وأن أشرنا إليها في البحث، هذه الأساليب التي يفرط في استعمالها بعض الخطباء السياسيين والدينيين، بحيث يحجبون بها الحقيقة ويمنعون الآخرين من نقدهم وكشف خدعهم.

6. التأثير السلبي على سلوك الإنسان ودفعه نحو تبنّي مواقف خاطئة وخطيرة، كما تفعل الكثير من وسائل الإعلام حيث تعتمد الكثير من الأساليب المغالطية من أجل غسل الأدمغة وتغيير القيم الأخلاقية.

7. إدمان المغالطة يخرج الإنسان عن الفطرة الإنسانية، بحيث يفقد الإنسان عقله الذاتي وضميره الإنساني، ويصبح مجرّد آلة في يد غيره يستغلّه كما يشاء لتحقيق أغراضه غير المشروعة.

ثانيًا: التداعيات الاجتماعية

1. تضليل الرأي العامّ واستحمار الشعوب وتخديرها، ونهب ثرواتها، ومنعها من التقدّم، وهو ما يفعله الاستعمار وقوى الشرّ العالمي، بحيث يقبّحون الحسن ويزيّنون القبيح، فتقبل الأمّة أفعالهم الشرّيرة باختيارها دون أدنى مقاومة.

2. إثارة البلبلة والفتن بين الناس ممّا قد يؤدّي إلى إشعال الصراع بينهم، كما نراه الآن على ساحتنا الدينية والسياسية بتشويه الأفكار وسمعة المخالفين وإثارة الناس عليهم، وزرع الأحقاد والبغضاء بين أبناء الدين والوطن الواحد.

3. التأثير السلبي على البرامج التنموية للحكومة؛ الأمر الذي قد يؤدّي إلى فشلها، إذ يتم الترويج للبرامج الفاشلة والسيّئة بالأساليب المغالطية المذكورة، بحيث يتمّ تمريرها في البرلمان أو أمام الرأي العامّ.

4. التغرير بالناس ودفعهم نحو أنماط من السلوك الاجتماعي المنافي للعقل والإنسانية كالنزعة التجمّلية والاستهلاكية، والذي لا يصبّ إلّا في مصلحة أصحاب رؤوس الأموال،كما نشاهدة في وسائل الإعلام العامّة والخاصّة من الإعلانات المفرطة للموادّ الغذائية والملبوسات واللوازم المنزلية ومظاهر الترف والبذخ واعتماد أساليب التضخيم والتمويه، للإيحاء بأهمّيّتها وضرورياتها الحياتية، وإيجاد الحاجات الكاذبة والموهومة.

5. منع الناس من انتخاب الأصلح، وبالتالي تسلّط الحكّام والوزراء الفاسدين، وذلك بتلميع وجه بعض المرّشحين السياسيين وتشويه وجه بعضهم الآخر عن طريق الدعايات الانتخابية المزيّفة.

6. تشويه سمعة الشرفاء واغتيالهم معنويًّا، وبالتالي حرمان الناس من خدماتهم الجليلة والمخلصة، وهذا طريق قديم جديد كما ينقل لنا القرآن الكريم وكتب التاريخ والسير في تشويه سمعة الأنبياء والأئمّة والصالحين واتّهامهم بالسحر والافتراء، وكما نشاهده اليوم من اتّهام الشرفاء والأحرار بالعمالة والخيانة بالمستندات المزيّفة.

الخاتمة

هذا كلّ ما أردنا قوله حول المغالطات المنطقية بأقسامها المتعدّدة وأساليبها المختلفة، مع بيان لعواقبها الوخيمة على الإنسان والمجتمع البشري.

ولا أدّعي أنّني قد أحصيت كلّ صورها الكثيرة وأشكالها المختلفة وتداعياتها السلبية، ولكن قد اكتفيت بالأهمّ والأكثر شيوعًا، وما زال الباب مفتوحًا على مصراعيه للمزيد من التحقيق الأعمق والبيان الأكثر تفصيلًا، لعلّنا نوفق إليه في المستقبل إن شاء الله تعالى.

المصادر

ابن سينا، الحسين، الإشارات والتنبيهات، دار المعارف، مصر، 1988 م.

أصغر خندان، علي، المنطق التطبيقي، ترجة محمد الواسطي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2017 م.

ثاولس، روبرت، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، ترجمة حسن الكرمي، المجلس الوطني للفنون والآداب، الكويت، 1979 م.

مصطفى،عادل، المغالطات المنطقية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007 م.

المظفر، محمدرضا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1996 م.

منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار القلم بيروت، 1980 م.

النصّ الكامل لمنطق أرسطو، تحقيق د. فريد جبر، دار الفكر اللبناني، 1999 م.

Refrence

Mostafa, Adel, *Logical Fallacies*, The Supreme Council of Culture, Cairo, 2007 AD.

Al-Mudhaffar, Muhammad Reda, Darul Ta’aruf for Publications, Beirut, 1996 AD.

Aristotle’s Logic, edited by: Abdurrahman Badawi, Darul-Qalam, Beirut, 1980 AD.